هَل العُلَماء المُعَاصِرون الذين يَصِفُون مَنْ لا يُكَفِّر تَارِك العَمَل بِالكُلِّية بِالإِرْجَاء؛ هَل هؤلاء حَدَّادِيَّة؟!

كَتَبَهُ

أبو معاذ رائد آل طاهر

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين







هَل العُلَماء المُعَاصِرون الذين يَصِفُون مَنْ لا يُكَفِّر تَارِك العَمَل بِالكُلِّية بِالإِرْجَاء؛ هَل هؤلاء حَدَّادِيَّة؟!

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومَنْ سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

قد يقول قائل: هل العلماء المعاصرون الذي يصفون مَنْ لا يكفِّر تارك العمل بالكلية بالإرجاء؛ هل هؤلاء حدادية؟!!

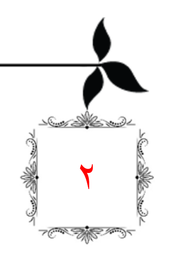
وجوابه من وجهين:

الأول: أنَّ الحدادية يصفون مَنْ لا يكفر تارك المباني الأربعة (الصلاة والصيام والزكاة والحج) وما دونها من الأعمال الصالحة بالإرجاء!!، بينما العلماء المشار إليهم يعدون مَنْ لا يكفِّر تارك المباني الأربعة من أهل السنة، والخلاف في تكفير المباني الأربعة خلاف سائغ، وليس ما وراء الأركان الخمسة من الأعمال ما يكفر به كما تقدَّم.

وإنما مراد العلماء المشار إليهم آنفاً في وصفهم بالإرجاء مَنْ لا يكفر تارك العمل بالكلية:

أي الذي يقول لا إله إلا الله ثم لا يعمل بما تقتضيه هذه الكلمة مما لا يصح التوحيد إلا به، أو يقول لا إله إلا الله مع بقائه على أعمال من الشرك الأكبر والكفر المخرج من الملة، أو مع زوال العمل (عمل القلب وعمل الجوارح)





بالكلية، فيكون الإيمان عنده مجرد قول بدون عمل، وتصديق مجرد عن العمل، والكفر عنده لا يكون بالعمل!، لا يكون إلا بالقول، وأنَّ الإيمان والتوحيد لا تضره المعاصي كما لا ينفع مع الشرك طاعة، ولا شك أنَّ تارك العمل على هذه الصورة كافر باتفاق أهل السنة، ولم يخالف في ذلك إلا المرجئة.

لكن الحدادية يلبسون على العوام ويغررون الجهال بأنهم موافقون للعلماء المعاصرين!، وهذا كذب وتزوير للحقائق لا ينبغي السكوت عنه فضلاً عن قبوله.

الثاني: على فرض أنَّ العلماء المشار إليهم آنفاً مرادهم كما يزعم الحدادية اليوم، فكلامهم من قبيل الاجتهاد الخطأ، ولهم مكانتهم الرفيعة وجهودهم الكبيرة في بيان عقيدة السلف ونصرة منهجهم والرد على المخالفين، فلا يذمون، ولا يقدح بيان خطئهم في مكانتهم ومنزلتهم، لأنهم غير معصومين، لكن مَنْ قلَّدهم وتبع أقوالهم المخالفة مع قدرتهم على معرفة الحق أو مع معرفته بالحق فهؤلاء يذمون ويوصفون بالبدعة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في [المجموع (١٠/ ٣٨٣)]: ((كل واحد من الناس قد يؤخذ من قوله وأفعاله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وما من الأئمة إلا مَنْ له أقوال وأفعال لا يتبع عليها؛ مع أنه لا يذم عليها)).

وقال رحمه الله تعالى في [المجموع ٦/ ٧١]: ((إذا رأيتَ المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتُفرت لعدم بلوغ الحجة له، فلا يُغتفر لمن بلغته الحجة

ما اغتفر للأول؛ فلهذا يُبدَّع مَنْ بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك!!، ولا تبدَّع عائشة ونحوها ممن لم يعرف بأنَّ الموتى يسمعون في قبورهم؛ فهذا أصل عظيم فتدبره فإنه نافع)).

وقال رحمه الله تعالى في [المجموع (٢٦/ ٢٠٢-٢٠٣)]: ((وليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع!!، وإنما الحجة: النص، والإجماع، ودليل مستنبط من ذلك تقرر مقدماته بالأدلة الشرعية؛ لا بأقوال بعض العلماء!!!؛ فإنَّ أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية لا يحتج بها على الأدلة الشرعية. ومَنْ تربى على مذهب قد تعوَّده واعتقد ما فيه وهو لا يحسن الأدلة الشرعية وتنازع العلماء؛ لا يفرق بين ما جاء عن الرسول وتلقته الأمة بالقبول بحيث يجب الإيمان به، وبين ما قاله بعض العلماء ويتعسَّر أو يتعذَّر إقامة الحجة عليه!!، ومَنْ كان لا يفرق بين هذا وهذا: لم يحسن أن يتكلم في العلم بكلام العلماء، وإنما هو من المقلدة الناقلين لأقوال غيرهم!!)).

قلتُ:

وليس في هذا الوجه طعنٌ بالعلماء المعاصرين، بل لقد وصف إمام من أئمة أهل السنة وهو إسحاق بن راهويه مَنْ لا يكفر تارك أحد الأركان الأربعة بالإرجاء!!، ولم يقبل أهل العلم قوله وعدَّوه من قبيل الاجتهاد الخطأ.

قال العلامة ابن رجب رحمه الله تعالى في كتابه [فتح الباري (١/ ٢١)]:

((وكثير من علماء أهل الحديث يرى تكفير تارك الصلاة، وحكاه إسحاق بن

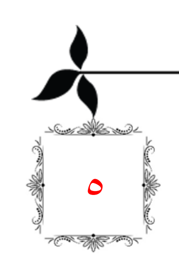
راهويه إجماعاً منهم، حتى إنه جعل قول مَنْ قال لا يكفر بترك هذه الأركان مع الإقرار بها من أقوال المرجئة)).

بينما قال الإمام المروزي رحمه الله تعالى وهو تلميذ إسحاق في كتابه [تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٩٣٦]: ((قد حكينا مقالة هؤلاء الذين أكفروا تارك الصلاة متعمداً، وحكينا جملة ما احتجوا به، وهذا مذهب جمهور أصحاب الحديث. وقد خالفتهم جماعة أخرى عن أصحاب الحديث، فأبوا أن يكفروا تارك الصلاة إلا إن يتركها جحوداً أو إباء واستكباراً واستنكافاً ومعاندة فحينئذ يكفر، وقال بعضهم: تارك الصلاة كتارك سائر الفرائض من الزكاة وصيام رمضان والحج، وقالوا: الأخبار التي جاءت في الإكفار بترك الصلاة نظير الأخبار التي جاءت في الإكفار بسائر الذنوب)).

وقال بعد أن ذكر أدلتهم واحتجاجهم في عدم التكفير بترك الصلاة [المصدر السابق ٢/ ٩٥٦]: ((وكان ممن ذهب هذا المذهب من علماء أصحاب الحديث: الشافعي رضي الله عنه وأصحابه أبو ثور وغيره وأبو عبيد في موافقيهم)).

قلتُ:

فلو جاء رجل -مثل سفر الحوالي اليوم!- وقال: مَنْ لا يكفِّر تارك الصلاة وقع في الإرجاء شعر أو لم يشعر، فنرد عليه وننكر قوله، ونصفه بأنه طاعن




بالعلماء وضال على نهج الخوارج، ولو اعتذر له معتذر بأنه موافق لقول إسحاق بن راهويه لما شفع له ذلك ولما قبل منه!.

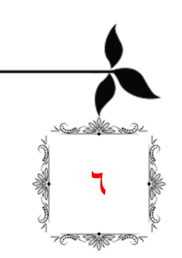
وأخيراً أقول:

هل لنا أن نعترض على المعترض فنقول: لماذا لا نرى مثل هذا الاعتراض على مَنْ يصف مَنْ لا يكفِّر تارك العمل بالإرجاء، مع علمه بأنَّ علماء معاصرين ذهبوا إلى عدم تكفير تارك العمل؟!!

لماذا؟!

ما لكم لا تنطقون.





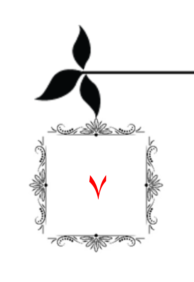
مَنْ لا يكفِّر تارك المباني الأربعة من الأئمة لا يكفر تارك العمل

مَنْ قرأ رد الشيخ ربيع حفظه الله تعالى على فوزي البحريني [وهو مدوَّن في كتاب "إتحاف أهل الصدق والعرفان بكلام الشيخ ربيع في مسائل الإيمان" لأخينا الزهراني وفقه الله تعالى] علم يقيناً أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله تعالى يرد بشدة على من يدَّعي "أنَّ مَنْ لم يكفِّر تارك العمل فقوله خارج عن قول أهل السنة"!!، وذكر أنَّ عدم التكفير بترك العمل هو قول جمع من أئمة الدعوة المعاصرة وعلى رأسهم إمام دعوة التوحيد الشيخ محمد عبد الوهاب رحمهم الله تعالى، ثم ذكر نقولاً عنهم!!، ثم قال مستنكراً:

((كل هؤلاء مرجئة على أصول الحدادية!!، لأنهم لا يكفِّرون إلا بترك الشهادة؛ فهم يأتون على رأس مَنْ لا يكفِّر بترك العمل)).

وفي نفس المصدر السابق / مبحث [هل يعتبر مرجئاً مَنْ لا يكفِّر تارك العمل] قبل الكلام السابق!؛ نقل الشيخ ربيع حفظه الله تعالى كلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى: ((أركان الإسلام الخمسة، أولها الشهادتان، ثم الأركان الأربعة؛ فالأربعة إذا أقر بها وتركها تهاوناً، فنحن وإنْ قاتلناه على فعلها، فلا نكفره بتركها؛ والعلماء اختلفوا في كفر التارك لها كسلاً من غير جحود؛ ولا نكفِّر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان)).





ثم قال الشيخ ربيع حفظه الله تعالى معلِّقاً:

((فعلماء الأمة اختلفوا في تكفير تارك الأركان كسلاً، وأجمعوا على تكفير تاركها جحوداً، وأجمعوا على كفر تارك الشهادتين، والإمام محمد لا يكفِّر إلا بما أجمعوا عليه وهو الشهادتان، وقوله هذا نصٌ واضحٌ في عدم تكفير تارك العمل؛ إذ ليس وراء الأركان الخمسة من الأعمال ما يكفر به)).

بينما يقول الكاتب أحمد بن إبراهيم الذي تصدَّر الكتابة في موقعين (دعوة الحق السلفية/ الغامدي!) و (منتديات الآفاق/ الجهني)!:

((وأقول لهذا البليد [يقصد كاتب هذه السطور]: ترك المباني الأربعة وما دونها من الأعمال = هو ترك جميع أعمال الجوارح بالكلية = كافر بإجماع أهل العلم = الذين قالوا بإيمانه هم المرجئة.

ترك المباني الأربعة فقط = لا يكفر = قول جمهور أهل العلم.

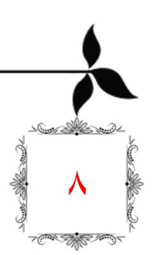
أما البليد رائد آل طاهر فلا فرق عنده بين الصورتين!

سبحان الله، أطبع الله على قلبه؟!

ولو سألنا صبياً عن الفرق بين الصورتين لفرق بينهما.

فالأول: ترك جميع أعمال الجوارح، ففقد ركناً من أركان الإيمان ألا وهو عمل الجوارح.

والثاني: لم يترك جميع أعمال الجوارح فبقي معه أصل عمل الجوارح)).

التعليق:

هل الشيخ ربيع حفظه الله تعالى لا يدرك الفرق بين تارك المباني الأربعة وتارك العمل أيضاً؟!!

قلها يا ابن إبراهيم -وإياك والتقية فإنها دين الروافض!!، وحبل الكذب قصير-؟!

وأقول:

ثم إني بحثتُ مراراً في كتاب [إتحاف أهل الصدق والعرفان بكلام الشيخ ربيع في مسائل الإيمان] فلم أجد فيه تصريحاً من كلام الشيخ ربيع حفظه الله تعالى بتكفير تارك الصلاة ولا تارك المباني الأربعة!!!.

وأقول:

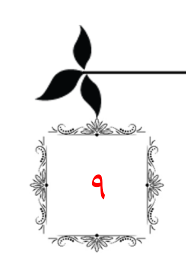
قلتُ في رسالتي [نصب الراية] قبل التعديل وقبل اللقاء بالشيخ ربيع!!:

((ومنهم مَنْ يطلق القول بتكفير تارك العمل ويريد به كل العمل؛ أي ترك العمل بالتوحيد وعمل القلب وعمل الجوارح، ولا يريد به خصوص عمل الجوارح، ولا شك أنَّ تارك هذا العمل كافر حتماً، ولا خلاف فيه كما تقدَّم)).

فتارك العمل -بهذا المعنى- كافر بالاتفاق!.

فأين الإرجاء؟!

ولهذا لا بد أن يتنبه الإخوة إلى كلام العالِم أو كلام الكاتب؛ ماذا يريد من لفظة (تارك العمل)؟!!




ولقد تنبَّه لذلك الأخ الزهراني وفقه الله تعالى في كتابه (إتحاف أهل الصدق والعرفان بكلام الشيخ ربيع في مسائل الإيمانص١٦٢ [مبحث] حكم تارك العمل) فقال: ((العمل: إما أن يكون من العقائد أو من أعمال الجوارح)).

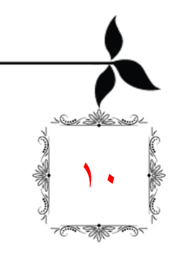
ثم بيـَّن الأخ الزهراني وفقه الله تعالى من خلال نقله عن الشيخ ربيع حفظه الله تعالى أنه يكفِّر تارك العمل من جهة العقائد.

وأما من جهة ترك أعمال الجوارح؛ فهو يفرق بين الترك عن جحود، وبين الترك عن كسل وتهاون: فالأول يكفر، والثاني نقل فيه الزهراني عن الشيخ ربيع حفظه الله تعالى الخلاف بين السلف في التكفير بترك المباني الأربعة، ولم يصرح الشيخ حفظه الله تعالى بشيء!!!.

ثم بعدها مباشرة قال الأخ الزهراني وفقه الله تعالى مبيناً مذهب الشيخ ربيع في تكفير تارك العمل بالكلية -العمل كله!: من جهة العقائد ومن جهة أعمال الجوارح- ص١٦٣-١٦٤:

((قال حفظه الله: أرى أنَّ تارك كل العمل كافر زنديق، وقال حفظه الله: ولقد صرحتُ مراراً بأني أوافق أهل السنة فيما حكموا به على تارك العمل بالكلية. وقال حفظه الله راداً على بعض المخالفين: ويقول عني إنِّي خالفت السلف في جنس العمل وفي قضايا الإيمان وهو الكذوب، وإذا رجع المسلم المنصف إلى كلامي يجده مطابقاً لمنهج السلف ولما قرَّرُوه ويجد في كلامي التصريح بأنَّ تارك العمل بالكلية كافر زنديق.



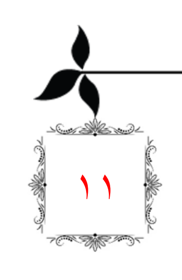


وقال حفظه الله راداً على بعض المخالفين: فقد صرحت مراراً بتكفير تارك العمل ولكن الحدادية لهم أصل خبيث، وهو أنهم إذا ألصقوا بإنسان قولاً هو بريء منه ويعلن براءته منه، فإنهم يصرون على الاستمرار على رمي ذلك المظلوم بما ألصقوه به، فهم بهذا الأصل الخبيث يفوقون الخوارج. أنا قلت مراراً: إن تارك العمل بالكلية كافر زنديق، لكني نهيت عنالتعلق بلفظ جنس لما فيه من الإجمال والاشتباه المؤدي إلى الفتن، وبينتُ أنه لا وجود له في الكتاب والسنة ولا وجود له في كلام الصحابة الكرام -رضي الله عنهم- ولا أدلة أهل السنة والجماعة في قضايا الإيمان، وبينت غرابته على اللغة العربية واضطراب أقوال أهل اللغة في معناه، بينتُ ذلك بياناً شافياً لمن يريد الحق، ويتنـزه عن الفتن والشغب، ولكن الحدادية لإفلاسهم من الحجج التي يخاصمون بها أهل السنة استمروا في التشبث به شأن أهل الأهواء في التعلق بالمقالات الباطلة والألفاظ التي لم ينطق بها الكتاب والسنة، فلفظ "جنس" مثل لفظ "الجوهر" و"العرَض" و"الجبر" و"الحيز"، ونحوها من الألفاظ الباطلة التي أوقعت أهل الكلام على اختلاف أصنافهم في الضلال وتعطيل صفات الله ذي الكمال والجلال. وهكذا لفظ "جنس" وغيره من العبارات الباطلة التي تعلق بها الحدادية فأوقعهم في البدع وعداوة أهل السنة وتضليلهم)).

فهل فهم الناقدون والمخالفون؟

وهل عرفوا مَنْ هو البليد؟!





أم هي عنزة ولو طارت؟!!

والحمدلله على توفيقه، ونسأله سبحانه الإنصاف وأن نكون مع الصادقين.

من صفات الحدادية: رميهم بالإرجاء مَنْ لا يكفر تارك العمل بالكلية

قال العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى وهو يلخص صفات الحدادية في آخر رده على فوزي البحريني في مقال "الحلقة الثالثة/ البيان لما اشتمل عليه البركان وما في معناه من زخارف وتزيين الشيطان (رد على فوزي البحريني المنعوت زوراً بالأثري)":

((رميهم بالإرجاء منْ لا يكفر تارك العمل بالكلية!!!؛ وهو ينطبق على مَنْ لا يكفر إلا بالشرك من أئمة السنة أو بالشهادتين وإنْ كان يقاتل على ترك الأركان!!، ومخالفين لفتوى العلامة ابن باز الذي صرح بأنَّ هذا الصنف من أهل السنة!!. ومع تصريح الإمام أحمد والبربهاري بأنَّ من قال: إنَّ الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فقد بريء من الإرجاء!!. وعبارة البربهاري: فقد خرج من الإرجاء أوله وآخره.

وللحدادية تأصيلات كثيرة يفوقون بها المعتزلة وغيرهم من أهل البدع!!، وهدفهم من هذه التأصيلات والمناهج التي يسيرون عليها حرب أهل

السنة وتشويههم، وصد الناس عن الأخذ عنهم، وقد بينت هذه التأصيلات في مقدمة هذا الرد)).

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر